

التحولات السياسية في المغرب الأقصى: من الدولة السعدية إلى اليوم.

مصطفى خواص

أستاذ مساعد بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

ملخص

يعتبر الاهتمام بالدولة من صميم علم السياسة، حتى إن بعض الأكاديميين يطلقون عليه اسم علم الدولة. وفي إطار تعميق الفهم بالدولة المغربية، سنتناول هذه الورقة البحثية نشأة الدولة في المغرب الأقصى عبر ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تتناول تأسيس الدولة المغربية بداية من القرن السابع عشر إلى غاية دخول الاستعمار. المرحلة الثانية تركز على الدولة المغربية في ظل الاحتلال الفرنسي الإسباني. أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فتتناول الدولة الوطنية ما بعد الاستقلال إلى غاية بداية القرن الحادي والعشرين، وكيفية تكيف الدولة المغربية مع التغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. إن التقسيم الذي تعتمد عليه الورقة البحثية في تناولها لمرحلة بعيدة مثل ما قبل الاستعمار الغربي، راجع إلى أن الدولة في المغرب الأقصى لم تنقطع تماماً مثلما هو عليه الحال في الجزائر وتونس وباقي الدول المغربية.

مقدمة:

وصل إليها الإنسان في تنظيم شؤونه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الى ابداع مؤسسة تسمى الدولة، والتي اعتبرت نتاج لمراحل من التطور الحضاري في عديد من البقاع من العالم، لكن الدولة بمفهومها الحالي أي الدولة الوطنية، الدولة التي تبنى على أساس أنها وطن لأمة معينة، فلم تظهر بصفة رسمية وواضحة إلا مع بداية القرن السابع عشر، بعد معاهدة "واست فاليا" 1648، منذ هذا التاريخ إلى يومنا هذا طرأ على مفهوم الدولة جملة من التغيرات، ولعب الواقع أو المهمات الجديدة الملقاة على عاتق الدولة الدور الكبير في هذا التغيير. مع بروز النموذج الجديد لتنظيم حياة المجتمعات في أوروبا، وصل صداه إلى المغرب العربي بسبب القرب الجغرافي والعلاقة المتشابكة بين ضفتي المتوسط، وبسبب التفوق الذي حققته هذه الدول الأوروبية في العلاقات الدولية آنذاك، سعت دول المغرب إلى مجاراتها ودخلت في ورشات إصلاح لا تنتهي منذ ذلك الحين خاصة في ظل ضعف الدولة العثمانية المركزية، أما المغرب الأقصى الذي كان خارج السيطرة العثمانية فقد بدأ المفهوم السياسي والجغرافي للدولة يتبلور فيه منذ بداية القرن السابع عشر، ولذلك تعتبر الدولة المغربية هي الأقدم في المنطقة من الزاوية التاريخية، ولذلك فإن استعمال التحليل التاريخي في معالجة ظاهرة الدولة في المغرب يعتبر أمراً بديهياً، يمكن أن يوسع معرفتنا بانطلاق ومآل الدولة المغربية.

عرف المغرب العربي الكبير مع بداية القرن الثاني عشر، ظهور دولة الموحدين التي سيطرت على كل الدول المعروفة حالياً، وعلى جزء كبير من الأندلس، والصحراء الكبرى، وكانت بذلك أكبر إمبراطورية تعرفها المنطقة منذ زمن بعيد، استمر هذا الكيان السياسي لفترة من الزمن، ثم دخلت هذه الدولة في مرحلة من الركود ثم الانهيار، وبعد ذلك تفككت المنطقة المغربية إلى دويلات صغيرة، تتنازع كل واحدة منها مع نفسها ومع الآخرين، سواء

من الجيران أو الأجانب من الشرق والغرب. وفي حالة التفتت والتشتت هذه، تعاقبت على المغرب الأقصى عدة دول، حكمت لفترات مختلفة، واستندت إلى أسس مختلفة. لن تناول الدراسة كل المرحلة التي أعقبت سقوط الموحدين، بل سنتعرض إلى الفترة التي ظهرت فيها الدولة في المغرب الأقصى، بداية من العصر الحديث إلى أيامنا هذه.

1. مفهوم الدولة:

تعرف الدولة بأنها جماعة من الناس تقيم على إقليم معين وتخضع لسلطة سياسية تتولى شؤونها. وحسب هذا التعريف القانوني فإن الدولة لها ثلاث أركان رئيسية منشئة لها وهي الشعب والإقليم والسلطة السياسية، ويضاف أحيانا ركن رابع هو الاعتراف الذي يثور حوله الجدل هل هو ركن منشئ للدولة أم مقرر لها. علاوة على هذه الأركان القانونية الأربعة يتبنى بعض الباحثين في العلوم السياسية ضرورة توافر ركن خامس كشرط لقيام الدولة، وهو ركن التكيف بمعنى اتساق الشعب وأرضه وإقليمه بما عليه من ظواهر طبيعية وديمقراطية وبحدودها وإطارها المرسوم.¹

ليس هناك مفهوماً محدداً وشاملاً للدولة يصلح لجميع المراحل التاريخية، فالأنظمة السياسية جاهدت لتفسير المفهوم خدمة لتوجهاتها السلطوية والفكرية. ويمكن تحديد مفهوم الدولة بثلاثة أطر (طبقي، حقوقي، وأخلاقي). فالتفسير الطبقي عمد لإخضاع مفهوم الدولة إلى الفكر من الناحية التراتبية، لتبرير وجوب خضوع الطبقات الاجتماعية إلى طبقة اجتماعية محددة لتحقيق مبدأ العدل ورفع الظلم عنها ليكتسب التفسير الطبقي للدولة شرعيته. وتتميز الدولة عن الجماعات الأخرى في المجتمع، باستحواذها على السيادة، فالمقاطعة هي مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة ورعايا. وقد تكون النقابة أو الكنيسة كذلك. لكن أيّاً من هذه المجتمعات لا تملك سلطة قهرية عليا، بل إن كل الهيئات في المجتمع ترجع في تعاملاتها إلى الدولة لأن إرادة الدولة وسيادتها لا تقبل التحدي أو التقسيم أو التغيير كما يقول المفكر الفرنسي "جون بودان".²

ثمّة خلط كبير بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة، خلط لدى الأفراد العاديين وحتى لدى بعض الأكاديميين، يأتيك من يقول إن الدولة تغولت...، الدولة استبدادية...، الدولة كذا وكذا، وغيرها من التعبيرات التي تماهي بين الدولة والسلطة. لكن الحقيقة هي أن الدولة ليست السلطة، الدولة تنتمي إلى حقل البنى والمؤسسات، والسلطة تنتمي إلى حقل الممارسات، الدولة تعبر عن تناقضات وتوازنات البنية الاجتماعية، أما السلطة فتعبر عن مصالح طبقة أو فريق سياسي في المجتمع، عند الحديث عن الدولة، نحن نتكلم عن المؤسسات: الدستور، الجيش، القضاء، الأمن، الحكومة، البرلمان... الخ. وأما عند الحديث عن السلطة، فنحن نتكلم عن سياسات تقوم بها نخبة حاكمة

¹ - هارولد لاسكي، الدولة في النظرية والتطبيق، ترجمة أحمد غنيم، كامل هنري (بيروت: منشورات دار الطليعة، ط. 2، 1963)، ص. 41.

² - عصام الدبس، النظم السياسية أسس التنظيم السياسي (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010)، ص. 24.

وصلت إلى السلطة بالاستيلاء أو بالاقتراع. الدولة هي عنوان أمة أو شعب، أما السلطة فهي عنوان طبقة أو كتلة طبقية.¹

2. الدولة السعدية:

سيطرت الدولة السعدية على أراضي المغرب الأقصى لعقود طويلة. اختلفت الروايات في نسب السعديين، قيل إنهم من بني سعد بن بكر بن هوزان، الذين تنتمي إليهم حليلة السعدية مربية الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي رواية المقرئ صاحب (نفع الطيب). وقيل إنما لقبهم العامة بالسعديين تيمناً لأنهم سعدوا بدولتهم، وهذه من روايات اليفرنجى. وقيل إنهم من ولد النفس الزكية، فهم والحالة هذه أبناء عم العلويين يجتمعون في محمد بن القاسم بن محمد، وهذه رواية الناصري في الاستقصاء، ويؤكد هذه الرواية السلطان العلوي محمد بن عبد الله حسب ما يرويه الزباني صاحب كتاب الترجمان المغرب. قامت الدولة السعدية على أساسين مهمين، أساس ديني في أنهم أشرف وبالتالي فهم أحق بحكم المغرب من بني وطاس، الذين فشلوا من الناحية السياسية في إدارة البلاد. ولجأ السعديون إلى إقناع الناس بشرف نسبهم، حتى يؤكدوا أن لقيام دولتهم أساساً دينياً وأنهم ليسوا مجرد مغتصبين للسلطة. وأما الأساس السياسي الذي قامت عليه الدولة، فإنها جاءت كاستجابة لفشل الوطاسيين في الرد على الاعتداءات الأجنبية، وعجزها عن تنظيم المقاومة ضد الاحتلال البرتغالي والإسباني، لذلك عرض السعديون أنفسهم كقوة قادرة على مواجهة هذا التحدي.²

يرى جاك بيرك أن الدولة السعدية لم تقم على أساس ديني أو على تضامن قبلي، بل فرضت سلطتها ضداً على الزوايا. فإن كانت ظهرت الدولة السعدية في إطار حركة احتجاج ديني، وسجلت أولى انتصاراتها على المعتدي المسيحي، بقيادة الأمير أبو العباس أحمد الأعرج، فإن ما أعقب ذلك من تحديث للجيش وبناء للعلاقات الدبلوماسية والتجارية مع الأجنبي يوضح أن الدولة الدنيوية كانت تتقوى، حتى وإن حمل لواءها الشرفاء. إذن لا يمكن تفسير صعود دولة السعديين بناء على النسب الشريف والمقدس، لأن فترة صعودهم شهدت أيضاً انحفاء دولة لشرفاء حقيقيين مثل الأدارسة. إن ما مكن للدولة السعدية هو الحمية الحربية والأصالة الجنوبية التي تميزت بها في فترات الأولى. لكن حتى وإن سلمنا أن النجاح السعدي في بناء دولة قوية لم يستعن كثيراً بالمقدس، فإنها أي الدولة السعدية بادرت إلى خلق سياسة دينية، حيث قامت بتنمية مواسم المولد النبوي، ودعم الحركات الصوفية الموالية لها من أجل صناعة رأي عام مساند.³

¹ - عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب) (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007)، ص 80-82.

² - إبراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ عرض لأحداث المغرب وتطوراتها في الميادين السياسية والدينية والاجتماعية والعمرانية والفكرية منذ ما قبل الإسلام إلى العصر الحاضر (ق 14 هـ/20م)، المجلد الثاني من بداية المرينيين إلى نهاية السعديين (الدار البيضاء: دار الرشاد الحديثة، دون تاريخ)، ص ص. 272، 273، 274.

³ - عادل المساتي، سوسيولوجيا الدولة بالمغرب إسهام جاك بيرك، تقديم، أحمد بوجداد (الرباط: سلسلة المعرفة الاجتماعية السياسية، 2010)، ص 35، 36.

استمر حكم السعديين قوياً موجوداً على جزء كبير من مساحة المغرب الأقصى الحالي في فترة امتدت من سنة (1510-1658 م). تعتبر الفترة التي حكم فيها أحمد المنصور الذهبي (1578-1603 م) من أزهى فترات الدولة السعدية. كان مشهوراً بحزمه وتبعه لأخبار الرعية، وقد أسس مجلساً للشورى كان يجتمع كل يوم أربعاء، وكان يسميه الديوان، وهو أول من لبس المنصورية ثم تبعه في ذلك الفقهاء والعلماء. يقول صاحب كتاب الاستقصاء إنه لقب بالذهبي، بعد أن سيطر على مناطق عديدة من أفريقيا الغربية، وأصبحت تدفع له الضريبة ذهباً من بلاد النوبة إلى المحيط الأطلسي.¹ بعد هذا الحاكم لم تحظ الدولة السعدية بحاكم قوي مهاب الجانب، وبدأت تدب فيها عوامل الضعف والسقوط، ويمكن تلخيص هذه العوامل في خمسة نقاط:

- مشاكل العرش: أهم مشكلتين تعرض لهما العرش هما مشكلة الوراثة التي أحدثها المتوكل قبل أن تقف الدولة على قدميها، ومشكلة تولية المنصور الذهبي لأحد أسوء أبنائه سيرة للعرش بعده، مما أدخل البلاد في حرب أطرافها من الأسرة المالكة إلى غاية سقوط الدولة.
- تشكيل الجيش: اعتمد الملوك السعديين على تشكيل الجيش من عناصر أجنبية وحتى مسيحية، والتي كانت موجودة بكثرة، حتى إن القيادة كانت في الغالب في يد الأتراك أو المرتزقة المسيحيين، أما العناصر الوطنية فقد كانت مستبعدة تماماً.²
- التدخل الأجنبي: لعب هذا العامل في البداية دور المحفز لقيام وتقوية الدولة، حيث نشأت الأخيرة كرد فعل على التدخلات الكثيرة التي عانى منها المغرب الأقصى، لكن مع ضعف الدولة السعدية وتوالي الحروب ضدها من الإسبان والبرتغاليين من الشمال، والأتراك العثمانيون المستقرين في الجزائر من الشرق، تهاوت السلطة السعدية ولم يسمح لها بالتحرك في سياستها الداخلية بحرية، إذ كثيراً ما تدخل الأتراك في خلع ملك وتنصيب آخر.³
- الحركات الاستقلالية: عبر كامل مراحل الدولة السعدية كانت حركات التمرد وعدم الخضوع لسلطان الدولة تظهر هنا وهناك، لكن زاد من قوة هذه الحركات الخلافات الناشئة داخل الأسرة الحاكمة، وضعف بعض الملوك وتهتك أخلاقهم. إن تزعم الصوفيين للحركات الاستقلالية في كثير من الأحيان ما هو إلا رد داخلي على موقف الملوك من الخطر المسيحي وسوء أخلاقهم، رغم أنهم قادة الأمة دينياً وسياسياً. إن بروز الحركة العياشية أو الدلائيين أو ثورة ابن أبي محلى أو أبي حسون السملالي، لم يكن الهدف منها الاستيلاء على السلطة والرئاسة. لكن الهدف الأسمى لهذه الحركات كان أداء واجبها الديني الذي كان آنذاك إما الجهاد

¹ - شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1977)، ص. 189.

² - إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص. 296، 335، 336.

³ - شوقي الجمل، مرجع سابق، ص. 172-180.

ضد النصارى الأوروبيين، وإما العمل على لم شمل المسلمين وتوجيههم الوجهة الروحية والأخلاقية الصحيحة، كانت بعض الحركات والطرق الصوفية تريد أن تتزعم المشهد في المغرب هذا بلا شك.¹

- السياسة المالية: تكاد تكون سنة في الكون، أن الدولة عندما تضعف تثقل كاهل الشعب بالضرائب، وتكون هذه الأخيرة دليل على بداية النهاية للدولة. بعدما أثقل الأمراء السعديون كاهل الشعب بالضرائب خاصة مدينة فاس التي كانت ثروة أهلها تغري هؤلاء الملوك. وبسبب هذه السياسية المعتمدة بالأساس على الجباية، فإن رعية هذه الدولة كانوا يمدون أيديهم إلى كل طامحٍ للسلطة يمكن أن يخلصهم من السياسة التي ألزمهم بها الملوك السعديين.²

رغم انحلال الدولة السعدية واندثارها فإنها ساعدت على ترسيخ فكرة السلطة المركزية لفترة من الفترات في المغرب الأقصى، وهو الأمر الذي سيساعد العلويين فيما بعد من أجل بسط نفوذهم على كل تركة الدولة السعدية، والأمر الآخر الذي يستخلص من تاريخ الدولة السعدية هو أن الفكرة الدينية كانت دائما هي المحرك الرئيسي والذي له صيت وصدى بين الجماهير في المغرب، تبجيلهم للشرفاء، أو أصحاب النسب النبوي ما هو إلا تأكيداً للروح الدينية القوية، ولذلك عندما تقترن هذه الروح الدينية مع النسب الشريف ومع البداوة والأصالة الجنوبية، تنجح تلك العائلات في بناء دول قوية، الأمر الذي تكرر في المغرب العربي بصفة عامة، والمغرب الأقصى بصفة خاصة لعدة مرات عبر التاريخ منذ بداية القرن الثاني للهجرة.

يتحدث عدد من الكتاب المغاربة المعاصرين عن وجود شعور قومي مغربي وفكرة أمة مغربية في هذه الفترة، مبينين أن معظم العناصر التي كانت تقوم عليها فكرة القومية كانت متوفرة آنذاك. يتحدث محمد الحجي ومحمد المنوني عن هذا الأمر موضحين أن الاندماج بين العرب والبربر تحقق لا سيما بعد وصول الهلاليين إلى المغرب، وجود لغة واحدة هي العربية منذ العصر المريني، وحدة الدين ووحدة المذهب باستثناء أقلية يهودية، وحدة المصير كانت موجودة. لقد هب المغاربة إلى محاربة الغزو الأجنبي وجاء المتطوعون حتى من المناطق التي لم تتأثر بالغزو.³

3. صعود العلويين ونشأة الدولة المغربية الحالية:

ينتسب العلويون إلى جدهم الشريف، الذي ينحدر من الإمام علي بن طالب كرم الله وجهه. جاء أجدادهم إلى المغرب قادمين من منطقة "ينبع" بالحجاز، واستقروا بسجلماسة بتافيلات جنوب المغرب الحالي، ومن هناك انطلقوا في بناء دولتهم، التي تعتبر الدولة الثالثة ذات النسب الشريف، بعد الأدارسة والسعديين.⁴ بدأ

¹ - شوقي ضيف، عصر الدول والإمارات: الجزائر - المغرب الأقصى - موريتانيا - السودان (القاهرة: دار المعارف، 1995)، ص. 294 - 295.

² - إبراهيم حركات، مرجع سابق، ص. 337.

³ - محمود علي عامر ومحمد خير فارس، تاريخ المغرب العربي الحديث "المغرب الأقصى - ليبيا" (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 1999-2000)، ص. 12-13.

⁴ - محمد الأمين محمد ومحمد علي الرحماني، المفيد في تاريخ المغرب (الدار البيضاء: دار الكتاب، دون تاريخ) ص. 212.

الأشراف العلويون ممارسة سلطتهم بداية من سنة 1640 م، على منطقة سجلماسة ولم يعترف سكان فاس بسلطتهم سوى في عهد مولاي محمد عام 1649 م. نازعت الأسرة العلوية الزوايا والطرق الصوفية في الداخل لتثبيت أسرتها، وتنازعت أيضا في الخارج مع الإمبراطورية العثمانية التي كانت تحكم الجزائر.¹

مرة أخرى هناك من يؤكد أن صعود نجم العلويين لم يعتمد كما هو شائع على النسب الشريف الذي يتمتعون به، فالمولى رشيد كان محاربا شجاعا، والمولى إسماعيل كان رجلا حصيما في التعبئة، فالسلالة العلوية نجحت لأنها حافظت على أصولها البدوية ومهدتها القروي، وكانت تختار عملاءها من خارج فاس، وحاولت قدر الإمكان عزل نفسها عن الجماهير والحركات الشعبية، فقد قام المولى إسماعيل ببناء ست وسبعين قسبة للخدام والحاشية، وعمل على تكوين جيش غريب عن البلاد من الزنوج. هذين العاملين مهذا لإرساء دعائم الدولة، لذلك حكم السلطان البلاد وبينه وبين الفاعلين من علماء وقبائل وبورجوازية مسافة معينة.²

كان السلطان يعتمد على المخزن، وهو يشمل جميع موظفي الحكومة من الصدر الأعظم إلى أصغر موظف في القصر، وكانت المهمة الرئيسية للحكومة تقديم النصائح والاستشارات للسلطان، في كثير من الأحيان كان يتميز المخزن بالطابع السلطوي، وكان السلطان يرأس الجهاز الإقليمي، ويعين على كل إقليم حاكم هو في الغالب من عائلة السلطان، وكان المغرب مقسم إلى بلاد المخزن وهي التي تدفع الضرائب وخاضعة للسلطة المركزية، وبلاد السبيبة، وهي البلاد التي لا تخضع للسلطان ولا تدفع الضرائب. أما الجيش فكان يخضع إلى تقسيم هرمي واضح يقوده السلطان ويتوزع على جهات البلاد، قيادة فاس، قيادة مراكش، قيادة تافيلالت.³

ظهرت فكرة تحديث الدولة العلوية المغربية بمختلف مرافقها، كنتيجة حتمية للهزيمة العسكرية أمام الفرنسيين-الذين كانوا يحتلون الجزائر- في معركة إيسلي (1844)، وفي حرب تطوان أمام الإسبان (1860). ومنه فإن تحديث الدولة لم يأت استجابة لتطور اجتماعي وسياسي واقتصادي داخلي، بل جاء رداً على تحديات خارجية، مما يجعل الإصلاح يتجه إلى محاولة الاقتباس من الآخر القوي.⁴ وبما أن الإصلاح يفرض تجاوز البناء التقليدية السلفية، فقد التجأ السلطان إلى العلماء للحصول على رخصة شرعية تسمح له بالعمل في حرية كاملة، واستفسر من العلماء عن طبيعة تحديث الجيش المغربي، وفي إجابتهم لم يقدم العلماء جواباً على كيفية تحديث الجيش فقط، بل قدموا برنامجاً مفصلاً ومحدداً لكيفية تحديث الدولة بالكامل، من أجل إنقاذها من الانهيار والسقوط. وقد استمدوا جملة من الأفكار من التجربة الدستورية التي كانت تدور آنذاك في تونس. والإصلاحات التي قام بها محمد علي في مصر، وكذا الرؤى والأفكار التي كان يروج لها المثقفون العثمانيون، من أجل تطبيقها في

¹ - محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول 1873-1894 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1989)، ص 18، 19.

² - عادل المساتي، مرجع سابق، ص 37، 38، 39.

³ - محمد العربي معريش، مرجع سابق، ص 72، 90، 110.

⁴ - محمد رزوق، دراسات في تاريخ المغرب (المغرب، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1991)، ص 82.

إصلاح الإمبراطورية العاجزة. وقد ركزت البرامج الإصلاحية لعلماء المغرب، على أربع نقاط أساسية لتحديث الدولة العلوية:

- الجيش: قدم العلماء عدة مشاريع لتحديث الجيش، وجعله جيش عصري، خاصة بعد احتلال الجزائر، لذلك فإن مواجهة التدخل الأوروبي أمر حتمي، يتطلب تحديث الجيش، وإلا فإن مصير المغرب سينتهي إلى ما انتهت إليه الجزائر.
- الشورى: أكد العلماء أيضا أن تحديث الدولة، يكون عبر اعتماد نظام الشورى/نظام نيابي كأساس للجهاز السياسي، وفي هذا الإطار أظهر محمد الكردودي إعجابه الشديد بالنظام النيابي الأوروبي آنذاك.
- السلطة التنفيذية: ألمح العلماء إلى ضرورة التربية السياسية للسلطان والوزراء والولاة والقواد، وما يجب أن يكونوا عليه من عدل واستقامة وصر وثقة، وما يجب أن يتوفر عليه السلطان من دهاء وحكمة وصر، حتى يمكنه إصلاح العمال والرعية والحفاظ على المصالح العليا للبلاد والعباد.
- العلوم التقنية: كان هناك اقتناع جازم لدى بعض العلماء من ضرورة الاستفادة من الاختراعات العلمية الحديثة، وتعلم اللغات الأجنبية، والاستفادة من الآلات الحربية التي لدى الأوروبيين.

وهكذا فقد بعث السلطان الحسن الأول، عدة بعثات إلى أوروبا، منها بعثة من 15 طالباً إلى إنجلترا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبروسيا وذلك سنة 1874، وبعثات في سنوات أخرى بعد ذلك، لكن بعد وفاته وانتقال السلطة إلى "أبا أحمد" بصفته "وصيا" على العرش، عرفت الإصلاحات تراجعاً كبيراً¹. وزاد من ضعف الدولة العلوية أنها لم تكن تسيطر على كل البلاد المعروفة باسم المغرب الأقصى الآن، بل إن سيطرتها لم تتجاوز في عهد السلطان الإصلاحي الحسن الأول، منطقة تافيلالت التي تنحدر منها العائلة المالكة، ويمكن القول أن نصف المنطقة الشرقية كانت متمردة على السلطان، في حين أن المنطقة الغربية حتى جبال الأطلس كانت تخضع للسلطان وتدفع الضرائب².

لم تنجح محاولات الإصلاح لأن هؤلاء الخريجين لم يكن يتم الاهتمام بهم بعد أن يعودوا. وفي ظل الفوضى وعدم التنظيم الذي كان يعرفه المغرب استعاد السلطان المخزني جوهره التقليدي، وضيعت البلاد فرصة بناء دولة حديثة، وكانت الصرخة الدرامية للفقير المصلح محمد بلحسن الحجوي في كتابه: "انتحار المغرب الأقصى بيد ثواره"، آخر صيحة تحذير يوجهها العقل في وجه دولة عاجزة عن أداء وظائفها الأساسية، واستمرت دولة مطلقة تحتكر المجال السياسي وتقيم سلطتها على مقتضى ثوابتها: القيادة والإمامة³.

¹- المرجع نفسه، ص ص. 84-87.

²- Jules Erckmann, **le Maroc Modern** (Paris : Challamel Ainé, Éditeur, Librairie Coloniale, 1885) p. 11.

³- عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص. 99، 100.

4. الدولة المغربية في أيدي الاستعمار الفرنسي والإسباني:

مع بداية القرن العشرين، كانت الدولة المغربية تتجرع نتائج فشلها في تجربة الإصلاح والتحديث. وجاء احتلال فاس وتوقيع معاهدة الحماية الاستعمارية عام 1912م، كأولى نتائج هذا الفشل. تحملت الدولة الاستعمارية مهمة إكمال أو إنجاح الإصلاحات التي تبنتها الدولة المغربية سابقا، ووجدت في برنامجها هذا مساندة من طرف النخبة المخزنية آنذاك، ورغم هذه المساندة وجدت القوى الاستعمارية مقاومة مسلحة شديدة في الريف والأطلس. وقام المارشال "ليوطي" بدور مهم في صياغة وتنفيذ برنامج إصلاح الدولة العلوية، ويعتبر هو من وضع أسس الدولة المغربية الحديثة. ومن حسن حظ الأسرة العلوية أن هذا المارشال كان ملكي النزعة السياسية، لذلك حفظ للملكية حرمتها في المغرب وراهن عليها في ذلك. عمليات التحديث والعصرنة التي قامت بها الدولة الحامية لم تكن من أجل عيون المغرب أو المؤسسة السلطانية، بل الغرض منها هو تأمين بني تحتية لشبكة المصالح الفرنسية، وفي الأخير بدا هذا التحديث الذي التزمت به السلطات الاستعمارية، وقامت به وكأنه "غنيمة حرب"، وهذا ما يفسر حماس مثقفي المخزن - الحجوي، ابن المواز-ومثقفي الحركة الوطنية في الثلاثينيات لإصلاحات الحماية، والمطالبة بتنفيذها.¹

لقد شهد تنظيم الدولة المغربية إبان عصر الحماية تغييراً كبيراً شمل كل شيء تقريباً، بدءاً من الجانب السياسي والاقتصادي، وانتهاءً بالجوانب الاجتماعية والعقارية وعلاقات البادية بالمدينة. شهد المغرب في البداية ميلاد الحركة الوطنية التي بدأت تعمل على نشر الوعي، ومعارضة دولة الحماية بداية من سنة 1920، ومع ميلاد هذه الحركة شهد المجال الديني المهم جداً في الدولة المغربية تحولاً رهيباً، إذ برزت الحركة الإصلاحية سنة 1925 التي ستواجه الحركة الصوفية، التي كانت عبر كثير من ممثليها ترحب بوجود فرنسا، حتى إن المارشال ليوطي عندما ذهب إلى "وزان" تم استقباله من طرف الشرفاء. ومن الناحية الاجتماعية تغير المغرب كثيراً في مرحلة الحماية، تبدلت عادات الناس في الأكل واللباس والاستمتاع، وأصبحت أقرب إلى النموذج الغربي، وفي هذا الاتجاه تم تحديث طرق التعليم في جامعة القرويين، وتنظيم المراحل الدراسية فيها، لكن رغم ذلك، المبادرة الحقيقية في التعليم كانت بأيدي المدارس والجامعات الحديثة. تراجع دور البادية لصالح المدينة، إذ إن البادية كانت تعيش وضعاً سيئاً للغاية، بل حتى المدن العتيقة مثل فاس تراجع دورها، وأصبح الاهتمام ينصب حول المدن التجارية التي تملك ميناء يمكن أن يربطها بالعالم الخارجي، وهنا برزت الدار البيضاء وطنجة وتراجعت فاس ومراكش. المجال الاقتصادي كان الأقل استفادة من التحول الكبير، من جهة أن الدولة المغربية لم تستفد كثيراً، لكن رغم ذلك فإن دولة الحماية عملت على تفكيك البنى التقليدية في الاقتصاد، وحولته إلى اقتصادي حديثي، الأمر الذي انعكس بالسلب على أسلوب الرعي والترحال.²

5. المغرب الأقصى بعد الاستقلال:

¹ - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص. 101-104.

² - عادل المساتي، مرجع سابق، ص ص. 74-106.

في عام 1956 خرجت المملكة المغربية من تحت الحماية الفرنسية والإسبانية، وانضمت كدولة مستقلة إلى منظمة الأمم المتحدة في 12 نوفمبر 1956، وتم تأسيس مملكة دستورية، لكن الملك يملك ويحكم، عكس الملكية الدستورية في إسبانيا أو إنجلترا، واعتبر الملك بالنسبة إلى المغاربة طبقاً للقانون "أمير المؤمنين - Commandeur des Croyants"، وحكم محمد الخامس البلاد ما بين (1956-1961)، فرض على الحركة الوطنية وخاصة على حزب الاستقلال، ملكية حاكمة وليس رمزية رغم أنها ملكية دستورية، إلا أن الكلمة الأخيرة ترجع للملك. وعندما حكم الحسن الثاني (1961-1999)، فرض نظاماً قاسياً من الحكم، وتعامل بعنف كبير مع المعارضة السياسية، وحدد الخطوط العريضة للدولة المغربية، من التحرر الاقتصادي، والانفتاح على المجموعة الأوروبية والغرب بصفة عامة، والمناوأة بمغربية الصحراء الغربية. وفي عقد التسعينيات حاول الملك الحسن الثاني، تجريب انفتاح ديمقراطي مراقب.¹

ورث الملك الحسن الثاني ملكية شبه مطلقة عن أبيه، الذي أبعده الحركة الوطنية بقيادة حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الاشتراكية، الذي فاز بأول انتخابات بعد الاستقلال عام 1958، لكن الملك محمد الخامس أبعده عن السلطة، وترأس حكومة يسيطر عليها هو شخصياً، بفضل العلاقات والشبكات التقليدية التي يملكها. كان المغرب يسمح بالتعددية الحزبية قبل التسعينيات، لكنها تعددية محدودة الحركة والتأثير. قام الحسن الثاني "بمنح" الأمة دستور جديد في 1962، أكد فيه على الهيمنة الكاملة للملك على السلطة، وتم تعديل هذا الدستور في سنوات 1970، 1980، 1992، 1996، ولم يكن هذا التعديل جوهرياً بحيث يسمح بتغيير شكل الحكم في الدولة العلوية. التغييرات الدستورية التي كان يجريها المغرب المستقل، كانت مرتبطة دائماً بتحول سياسي كبير في المنطقة وخاصة في الجزائر، حيث إن الملك الحسن الثاني كان يعتبر أن كل تغير أو حراك سياسي في الجوار يمكن أن يطل المغرب. سميت الفترة التي حكم فيها الحسن الثاني وخاصة عقد الستينيات والسبعينيات "بسنوات الرصاص"، بسبب كثرة الاختطافات والاعتقالات السياسية لمناضلي الحركة الوطنية المغربية المعارضة للملك، ولذلك شهدت أيضاً عدة محاولات انقلابية (1971، 1972) على النظام العلوي، لكن كانت كلها انقلابات فاشلة.²

عملت الدولة الوطنية على تفكيك القبيلة لتثبيت الدولة الحديثة، عن طريق التقسيم الإداري، بحيث تصبح السلطة تتعامل مع الأفراد حسب انتمائهم الإداري وليس القبلي، لأن الاستعمار لم يعرض القبيلة إلى صدمة كبيرة في المغرب، مقارنة بما حصل في الجزائر حيث حدث نوع من الاجتثاث للقبيلة في كثير من المناطق، رغم هذه الحالة لتثبيت الدولة الوطنية، فإن الشعور القبلي مازال قائماً على المستوى النفسي والثقافي، وكثيراً ما يتم استخدام هذا الشعور في الصراعات الداخلية بين الأطراف التي تنتمي إلى قبائل مختلفة. إن اللحظات الحاسمة في الصراع

Harmattan, 2001), p. 04, 05. ¹-Bernard Cubertafond, **la Vie Politique au Maroc** (Paris : 1

²- مارينا أوتاواي وميريديث رايلي، المغرب من الإصلاح الهرمي إلى الانتقال الديمقراطي (واشنطن: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، أوراق كارنيغي، رقم 71 سبتمبر 2006)، ص ص. 07، 08.

على السلطة تحسمها دائماً الانتماءات القبلية للأفراد، مما يعكس أن الشعور بالولاء إلى الدولة لم يترسخ بعد.¹ لم يتم حسم مشكلة الولاءات التحتية في الدولة المغربية، ومازال مفهوم قبائل المخزن وقبائل السبيبة موجود، لكن ليس بنفس القوة والتأثير التي كان عليها في زمن مضي.

وبعد وفاة الملك الحسن الثاني واعتلاء محمد السادس للعرش عام 1999، حاول الانقلاب على تركة أبيه، فقام بعدة إصلاحات لتحسين صورة المملكة، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، حيث أسس هيئة الإنصاف والمصالحة للبت في ملفات المفقودين والمختطفين في سنوات حكم أبيه، وصلت هذه الهيئة إلى حد تحميل الدولة المسؤولية عن أعمال القتل والاختطاف التي جرت بعد الاستقلال، وقدمت هذه الهيئة تعويضات لحوالي أربعة آلاف ضحية. قام الملك الشاب أيضا بإصلاحات خصت مدونة الأسرة/قانون الأسرة، والذي عارضته الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، إقرار التعددية الثقافية للدولة المغربية، بإنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تبني ما يسمى بالطريق الثالث لحل قضية الصحراء الغربية... لكن على المستوى السياسي لم يقوم الملك بإجراء أي إصلاح حقيقي، يغير من طبيعة الحكم الموروث عن والده، حيث بقي يسيطر على الجهاز التنفيذي في البلاد هذا إلى غاية تفجر ما يسمى بالربيع العربي.²

6. المغرب الأقصى في القرن الحادي والعشرون:

لقد باشرت الدولة المغربية إصلاحات كبرى في القرن الحادي والعشرين بدأت بعد تولي الملك محمد السادس الحكم، وتعمقت هذه الإصلاحات بعد انطلاق شرارة ما يسمى بالربيع العربي، وجاءت هذه الإصلاحات لتكرس الملكية الدستورية كنمط لتسيير الدولة، ويعتبر الدستور أن المغرب ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية. يقوم نظامها الدستوري على أساس الفصل بين السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية والمواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.³

لقد نص الدستور المغربي وخاصة بعد تعديله في 2011 على كامل المبادئ السامية التي تكرسها الدول الديمقراطية، مع الحفاظ على السلطة التقليدية للملك، حيث هو رئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها.⁴ وتطرق الدستور المعدل إلى أن رئيس الحكومة يجب أن يعين من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها،⁵ هذه الفقرة لم تكن موجودة في الدستور القديم بل تم إضافتها في إطار دعم الحكم الديمقراطي، وتم تطبيق هذا الشرط

¹ - محمد نجيب بوطالب، سوسولوجيا القبيلة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص. 94، 95.
² - عبد الله ساعف، "الحالة المغربية" في أحمد يوسف أحمد (وآخرون)، نفين مسعد (تحرير وتنسيق)، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن-الجزائر-السعودية-السودان-سورية-العراق-الكويت-لبنان-مصر-المغرب-اليمن(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص. 518.

³ - المملكة المغربية، الأمانة العامة للحكومة، الدستور طبعة 2011، سلسلة الوثائق القانونية المغربية، الفصل الأول، ص 3، 4.

⁴ - المرجع نفسه، الفصل 42، ص. 19.

⁵ - المرجع نفسه، الفصل 47، ص. 20.

في الانتخابات التشريعية الأخيرة، حيث تم تعيين السيد عبد الإله بن كيران رئيساً للحكومة، بعد تصدر حزبه لنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة.

تم التركيز في التعديل الدستوري الجديد، على استقلالية السلطة القضائية، حيث تم التأكيد على الاستقلالية المالية والإدارية للمجلس الأعلى للقضاء، وعلى استقلالية قضاة الحكم، وأكثر من ذلك تم توحيد وزارة العدل تماماً، وجعلها عديمة التأثير في القضاة، إذ تم تكليف المجلس الأعلى للسلطة القضائية بتطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من جهة، ومتابعة تعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم من جهة أخرى.¹ بعد نقل صلاحيات التفتيش القضائي إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، تعتبر المغرب قد خطت خطوة كبيرة نحو ترسيخ مبدأ استقلالية القضاء.

هناك من يرى أن السلطة في المغرب قامت بإصلاح دستوري كاستجابة للوضع الحرج الذي يوجد فيه النظام الملكي، وليس عن قناعة راسخة بضرورة التغيير، لكن هناك من ينظر إلى الأمر على أنه لبنة تضاف إلى مسار تعددي منفتح سارت فيه الدولة المغربية بداية من سنوات التسعينيات، ولذلك فإن الدستور ما هو إلا تنويع لعملية سياسية طويلة الأمد، تركز على التعددية الحزبية والمشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، تفرد فيها المغرب مرة أخرى عن باقي دول المغرب العربي.² حيث أراد المؤسس الدستوري أن يحصن الدولة المغربية قبل أن تهب رياح التغيير عليها، وتضعفها أو تقتلعها، رغم أن موجات التحرك الشعبي في الشارع العربي تظهر وكأنها موجة ضد الجمهوريات فقط، أو إلى حد الآن على الأقل. بل هنا كمن يجزم أن المغرب لن تمسها موجات الاحتجاج قوية جداً، لأنها ضمن المحور الذي يحرك هذه الاحتجاجات، أي محور الغرب وبلدان الخليج، في حين أن الجمهوريات العربية كانت دائماً ضمن المحور الأخر محور الشرق، محور روسيا والصين.

إن العالم يشهد خريطة جيوسياسية جديدة، ويظهر أن تطبيقها بدأ من العالم العربي. وفي هذا الإطار يرى البعض أن الملك المغربي تلقى نصيحة من أصدقائه الخارجيين بضرورة إحداث تغييرات "طفيفة" في بنية النظام، حتى تظهر كاستجابة لمطالب شعبية، وتم تنويع هذه التغييرات بوصول الإسلاميين إلى السلطة، حيث يظهر أن الإسلاميين هم حصان طروادة في هذه المرحلة.

رغم الإصلاحات التي أجراها الملك، إلا أن الملكية في المغرب مازالت هي السلطة الوحيدة، والملك لا يسيطر على الحياة السياسية فقط بل على الحياة الاقتصادية للبلاد أيضاً. في عام 2009 أظهرت مجلة فوربس الأمريكية التي تهتم بتصنيف أغنى الرجال في العالم، أن ملك المغرب محمد السادس احتل المرتبة السابعة بين أغنى الملوك في العالم، حيث تجاوزت ثروته الشخصية 5,2 مليار دولار، أكثر بكثير من الثروة التي يملكها أمير الكويت الدولة البترولية المعروفة القليلة السكان مقارنة بالمغرب. ورغم الدعوات التي تم إطلاقها في المغرب من أجل

¹ - المرجع نفسه، الفصل، 108، 113، ص ص. 43. 44.

² -Abdelhak Azzouzi Et André Cabanis, **Le Néo-Constitutionnalisme Marocain A L'épreuve Du Printemps Arabe** (Paris: L'harmattan, 2011), P. 10.

إصلاحات أكثر عمقا وخاصة في مجال مكافحة الفساد، إلا أن واقع الحال يقول إن الفساد وصل إلى معدلات غير مسبوقة.¹ مقارنة بسنوات حكم الملك الحسن الثاني. وفي ظل الاحتجاجات التي يعرفها المغرب في الأشهر الأخيرة، تنديدا بتدهور القدرة الشرائية، فإن الوضع يبقى متحركاً ومآلاته غير معروفة، ورغم أن الإسلاميين هم من يسيطر على الحكومة، إلا أن المواطنين لم يكفوا على رفع شعار "الشعب يردي إسقاط الاستبداد". وربما لهذا السبب وافق البنك الدولي على منح قرض كبير لصالح الحكومة المغربية، حماية لها من أي موجة غضب قد تعصف بها أو قد تدخل الدولة المغربية ككل في أزمة خطيرة، قد لا تنتهي حتى تترك ندوب واضحة على جسد المملكة.

خاتمة:

لقد مرت الدولة المغربية بفترات تاريخية عصبية، لكنها أثبتت قدرة كبيرة على التكيف والقابلية للتجاوب مع التحديات التي تعترضها، وحافظت على وجود سلطة مركزية انتقلت من أيدي السعديين إلى العلويين إلى الاستعمار فالدولة المغربية الحديثة، دون أن تزول أو تتقوض أركانها بالكامل، الأمر الذي قد يؤشر على قدرة هذه الدولة على التكيف مع الظروف اللاحقة، رغم أن طبيعة الحكم التقليدية المحافظة، تجعل منه بعيداً عن الراديكالية والتغيير السريع. المغرب كان دائماً استثناءً في المجال المغاربي والعربي، فبعد أن استطاعت أن تواجه الاكتساح العثماني للمنطقة العربية، والتعايش جنباً إلى جنب مع رجل أوروبا القوي. كان الحظ إلى جانب هذه الدولة مرت أخرى، حيث قامت سلطة الحماية الفرنسية بتطبيق إصلاحات خدمت في الأخير الملكية المغربية ووطدت أركانها، وها هي الآن تستبِق الأحداث التي تحتاح الوطن العربي، وتقوم بإصلاحات من أجل أن تحمي نفسها من غضب مواطنيها. وبغض النظر عن مدى جدية هذه الإصلاحات من عدمها، يرى الكثير من المؤرخين أن تحرك النخبة المغربية للحفاظ على الدولة، كان يتم دائماً في اللحظات الحاسمة والمفصلية من التاريخ، منذ عهد الدولة السعدية على الأقل.



¹-Catherine Graciet Et Eric Laurent, **Le Roi Prédacteur** (Paris: Editions Du Seuil, Mars 2012), Pp. 08, 09, 11, 148.